مجلة الرائد

العدد : ٢٢٥ الموافق في ذو القعدة ١٤٢١ هجري ٢ / ٢٠٠١ ميلادي

عنوان المقال : مواقف في الماضي تصلح للحاضر (٢-٣)	بقلم : الأستاذ عصام العطار

نتابع في هذا العدد نشر « أجوبة وتصريحات للأستاذ عصام العطار » المنشورة في ربيع الأول ١٣٨٢هـ - آب/أغسطس ١٩٦٢م ، ونؤكد هنا ما سبق أن قلناه في العدد الماضي : « رأينا نشرها مساهمة في نصيحة المسلمين ، وبياناً للرأي الحصيف في التعامل مع واقع الأمة في أقطارها كافة ، آملين أن يضع القراء كلام الأستاذ الكبير في إطاره التاريخي » .

سئل الأستاذ عصام العطار عن زيارته لمدينتي حمص وحماة وعلاقتها باجتماعات اللجنة السباعية وعودة المجلس فقال :

لقد زرت هاتين المدينتين تحية لهما ، وتلبية للدعوات الوفيرة التي تلقيتها منهما ومن سائر المدن السورية ، ولم يكن لذلك علاقة باللجنة السباعية وبموضوع سياسي مفرد . وسأقوم بزيارة المدن الأخرى عندما تسمح لي بذلك الظروف .

وقال : لقد استفدت من لقائي للمواطنين في حمص وحماة فشرحت لهم أوضاع البلاد ، وبينت بمقدار ما سمح الوقت والمناسبة رأيي في هذه الأوضاع وفي سبيل الخلاص ، ودعوتهم إلى التكاتف والتعاون لبناء حياتنا ، وتحقيق أهدافنا ، وسد الطريق على الاستعمار ومؤامراته . ولقد وجدت من الجماهير المؤمنة أعمق التجاوب وأشد الحماسة والتأييد .

واستطرد السيد العطار يقول : إن شعبنا مؤمن طيب ، وإن شعبنا ينشد الاستقرار والبناء ، ولا يضن بالجهد والتضحيات ، ولكنه يفتقد القيادة المخلصة الواعية المترفعة التي تعمل لخدمته لا لاستغلاله ، والتي تسير به في طريق عقيدته ومصلحته ، وتخرج به من اليأس إلى الأمل ، ومن الشك إلى الثقة ، ومن الغمغمة والتردد إلى الوضوح والتصميم . إن هذه القيادة هي الخليقة الآن بأن تجمع صفوفه على الأسس الراسخة ، وتفجر طاقاته للنضال المثمر ، وتنطلق به في طريقه الأصيل ليكون على مستوى حاجاته ورسالته وعصره الذي يعيش فيه .

● الخميس : ٢٥ المحرم ١٣٨٢هـ - ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٦٢م

أدلى الأستاذ عصام العطار بتصريح قال فيه :

إننا بأشد الحاجة في هذه الأيام الصعبة إلى التجرد والوعي والتكاتف لإنقاذ البلاد والسير بها في طريق الأمن والاستقرار ، والوصول بها إلى ما يحقق أهدافها ومصلحتها متغلبين على التيارات التي تريد أن تنحرف بها عن وجهها ، وتجمح بها إلى هنا أو هناك .

وقال : إن الصراع القائم في بلادنا الآن ليس داخلياً بحتاً ، إن هنالك أمريكا وإنكلترا وروسيا ودولاً استعمارية وأجنبية أخرى .. وإن هنالك أيضاً حكومات عربية معروفة تلقي بثقلها وتستفرغ جهدها دون أن تراقب الله أو تفكر في مصلحة الأمة .. ويجب أن يقف هذا التدخل الآثم عند حد ، وأن تكشف حقيقته للجميع ..

وقال : إننا سنحارب بقوة كل تغلغل للنفوذ الأجنبي في بلادنا ظاهراً كان أو مستتراً ، وكل عميل يضع نفسه في خدمة الغرب أو الشرق ، وكل تدخل يأتي من وراء الحدود لإشاعة البلبلة والفوضى ، وضرب بعض الأمة ببعض ، وتمكين الاستعمار من تنفيذ مخططاته ، والوصول إلى أهدافه المجرمة .. وإننا لندعو المخلصين الواعين جميعهم إلى التعاون في هذا الأمر ..

وقال الأستاذ العطار : وإنني أستنكر حوادث الاعتداء والتخريب مهما كان المصدر والهدف ، وأرفض سلوك الطريق غير المشروع في محاسبة من يُظَنُّ بهم الخطأ ، ولا أقبل أبداً أن يتجاوز أحد سلطة الدولة والقضاء في أشباه ما وقع .. وإن على الدولة أن توفر الأمن والحرية في حدودهما المشروعة لكل مواطن . وكل فرد يخرج على هذا الذي قدَّمتُ يهدم مجتمعه ويُرديه وإن حسب أنه يخدمه ويحميه .

● الأحد : ٥ صفر ١٣٨٢هـ - ٨ تموز/يوليو ١٩٦٢م

* * *

أدلى أ. عصام العطار بتصريح خاص لوكالة أنباء الشرق العربي قال فيه :

إن الأيام المقبلة علينا تحمل في طياتها كثيراً من الصعاب والمشكلات الجسام ، غير أننا - كما

يظهر - لاهون عنها ، لا نفكر فيها ، ولا نتهيأ لها ، ولا نعد ما أمر الله أن نعد .

وقال : إننا سنواجه قريباً حلقة جديدة من مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية التي لم يفتر الصهيونيون والمستعمرون عن حبك خيوطها والتمهيد لها على كل صعيد وفي كل مجال . إننا سنواجه هذه الحلقة في هيئة الأمم المتحدة ، كما سنواجه أيضاً عملية تحويل مجرى نهر الأردن حيث يكون علينا أن نخضع ونقبل الأمر الواقع ، وبذلك يتضاعف سكان إسرائيل وإمكاناتها ، وتأخذ بأسباب البقاء والنماء ، وهذا ما لا نرضاه أبداً ، وما نعتبره بمثابة التسليم ... أو أن نمنع التحويل بمختلف الوسائل ولو أدى الأمر إلى الحرب .

كل ذلك ينتظرنا ، وأشياء كثيرة أخرى ، والحكومات العربية لاهية عنه ، مستغرقة بنزاعها العنيف فيما بينها وكأن كل واحدة منها قد تنصلت - عملياً - من مسؤوليتها عن قضية فلسطين وألقتها عن عاتقها .. هذا إن لم نقل في بعضها: إنه ضالعٌ مع الاستعمار سائرٌ في مخطط التصفية .

وقال : إن أعداءنا ساهرون يخططون وينفذون ويدأبون ويقرنون النجاح إلى النجاح ، ونحن لا نكاد نراقب ولا نفقه ما يجري حولنا ويدبر لنا ، ولا نكاد نفكر أو نحاول العمل الجاد ، ولا يكون منا إلا ردة الفعل الوقتية عندما تصيبنا الضربة .

وقال : إن حكوماتنا مسؤولة عن كل خسارة جديدة تصيبنا على الصعيد السياسي أو العسكري أو أي صعيد ، وعن كل كسب تتيحه بقصورها للعدو .. ويجب أن يرتفع الجميع في القضايا المشتركة الكبرى المتفق عليها وعلى خطوط السير فيها - وخاصة قضية فلسطين - فوق كل خلاف ، وأن لا يحول شيء دون التعاون الضروري لمجابهة إسرائيل وإحباط مؤامرات الصهيونية والاستعمار .

وتطرق الأستاذ عصام العطار إلى الحكومة القائمة في سوريا فقال :

إن مشكلاتنا الداخلية والخارجية والحاضرة والمقبلة أكبر بكثير مما تستطيع أن تواجهه هذه الحكومة أو أية حكومة مماثلة ، وإن من التفريط بقضايا الأمة الكبرى وقضية فلسطين أن تستمر هذه الحكومة وهي تعلم أنها لا تستطيع أن تقوم بالواجب .. وإنني لأحسب أن الجميع يدركون الآن ضرورة قيام حكم قوي تتعاون معه أو في نطاقه الجهود المخلصة والقوى الخيرة ، ويواجه مصاعبنا ومشكلاتنا

الجسام بكل الطاقات والإمكانات ، ولا أستبعد أن يكون ذلك قريباً جداً إذا خلصت النيات وارتفعنا إلى مستوى الأحداث .

● الأربعاء : ٢٢ صفر ١٣٨٢هـ - ٢٥ تموز/يوليو ١٩٦٢م

* * *

سئل الأستاذ عصام العطار عن رأيه في قانون الأحزاب ؟ فقال :

لقد كنا نؤثر لهذه الحكومة التي لا ندري كيف وصلت بها الظروف إلى الحكم ، والتي لا تمثل - كما اعترفت هي نفسها - الشعب ، ألا تتجاوز حدها ، وألا تمعن في فرض نفسها ورأيها وما تبطن وما تظهر على الشعب ومستقبله ، وألا تفتح أبواب الخلاف والنزاع في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى جمع الشمل لمجابهة مشكلاتنا الداخلية والخارجية ، وما أكثرها وأخطرها !..

ولقد كنا نؤثر أن تُترك القضايا الكبيرة ، ويُرجأ تنظيم الحياة في جوانبها الأساسية إلى المجلس المقبل ؛ يعالجها ويبت فيها من اختارهم الشعب لمثل هذا الأمر ، وبذلك نأخذ الطريق على كل من يريد أن يفرض نفسه ورأيه بطريق غير مشروع ، ونقطع أسباب الصدام والفتن ، ونعلم الناس الاحتكام إلى الشعب فيما يجب أن يُحتكم فيه إلى الشعب ، واحترام القواعد السليمة في الوفاق والخلاف .

ولقد كنا نؤثر أن تفسح هذه الحكومة المجال لقيام حكومة جديدة موثوقة ، لا تحمل عند الناس طابعاً خاصاً ولا تتهم باتجاه معين ، لتكون أقدر على جمع الشمل ، ومواجهة الأحداث والوصول إلى الحياة الدستورية السليمة .

لقد كنا نؤثر هذا كله ، ولكن الحكومة لدوافع ، يجهلها من يجهلها ويعرفها من يعرفها ، تأبى أن تتخلى عن الحكم لمن هو أصلح له وأقدر على خدمة البلاد عن طريقه ، وتأبى إلا أن تفرض نفسها ورأيها على الشعب ومستقبله كما قدمت ، وأن تمارس أو يمارس بعضها على الأصح حكماً ديكتاتورياً تحت شعار الديمقراطية .. وإنها لأعجب ديكتاتورية رآها الناس في بلد من البلدان .. فالديكتاتورية تقوم عادة بالاعتماد على الجيش ، أو على تأييد الشعب ، أو على قوة الحزب ، أو ربما كان مرتكزها الأكثرية البرلمانية : أما الحكومة الحاضرة فهي لا ترتكز إلى شيء من هذا القبيل ، ولكنها مع ذلك تصر

على حكم الشعب رغم أنفه ، مستغلة الظروف الصعبة وتقدير المخلصين لهذه الظروف ..

أنا إذن لا أرى لهذه الحكومة أن تتولى هي تنظيم الحياة السياسية والحزبية ، ولا أقبل بذلك ولا أعتقد أنه في مصلحة البلاد ، وأجد أن تشبثها بالحكم واستمرارها فيه سيقود البلاد إلى ما تريد أن تجتنبه من الكوارث التي لا يرضاها مخلص ، ولا يستفيد منها إلا عدو ، ولا يساعد عليها شخص شريف .

ولقد استوقفني في المرسوم التشريعي لقانون الأحزاب عدة أمور لا أحب أن أقف عندها الآن ، ولكنني لا أستطيع إلا أن أقف عند ظاهرة لها دلالتها ؛ وهي أن هذه الحكومة لا تقيم وزناً لعقائد الأمة وقيمها ، بل إنها تحمل في نفسها - شيئاً ما - لهذه العقائد والقيم ، فهي لا تنص على أي شيء يمنع قيام أحزاب تناقض عقائد الأمة وأخلاقها ، وهي من الجهة الثانية تشترط في الحزب ألا يحمل اسماً يرمز إلى مذهب ديني ، وتورد في بعض المواد الأخرى ما يفهم منه محاربتها لدين الأمة .. ولكنني لا أحب أن أتعجل في هذا الموضوع الخطير ، فلعل الحكومة لم تحسن الإفصاح عن القصد ، ولعلي أخطأت في فهم كلامها المتسم باللف والدوران والغموض ، ولذلك فإنني أريد أن أسأل الحكومة بكل صراحة ووضوح هذا السؤال العلني المكشوف :

هل تريد الحكومة أن تقول إنها تسمح بالعمل الحزبي على أساس الشيوعية ، وعلى أساس الاشتراكية ، وعلى أساس الرأسمالية ، وعلى كل أساس ، ولكنها لا تسمح للشعب بأن يعمل في المجال السياسي على أساس الإسلام الذي يؤمن به عقيدة وشريعة وقيماً يريد أن تسود ؟! وهل تهدف الحكومة من وراء ذلك إلى إقصاء الإسلام ؟!

إنني سأنتظر جواب الحكومة إلى يوم الأحد ، قبل أن أقول الكلمة التي تضع النقاط على الحروف ، وتكشف ما قد خفي من الحقائق ، وترد الباطل وأهل الباطل إلى المكان الذي يجب أن يردوا إليه ..

وأنا أحب أن أقول للحكومة قبل أن أسمع جوابها :

الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها ، فلا تفتحي باب الشر ، ولا تتعمدي الإساءة إلى هذه البلاد .. واتركي هذه القضايا الكبيرة إلى الشعب يقررها ممثلوه الشرعيون الذين يعرفون من إيمانه وقيمة عقيدته عنده ما لا تعرفين .. فدون ما تهدفين إليه - إن كان ما فهم من كلامك حقاً - ما تنبهر منه الأنفاس وتزول

الكراسي تحت ألف حكومة وحكومة .. ولا تبلغ بعد ذلك ما تريد .

وأخيراً لا أخاف على الإسلام ، فالإسلام راسخ عزيز في هذا البلد ، يعتقده المسلم ديناً منزلاً من السماء ، ويعتز به النصراني تراثاً خالداً يرفع الرأس ، ويفتديه الجميع بالمهج والأرواح ..

ولكنني أشفق على حكومة تفكر بمثل هذا التفكير ، وعلى بلاد تمسك زمامها هذه الحكومة في مثل هذه الظروف .

● الجمعة : ٢٤ صفر ١٣٨٢هـ - ٢٧ تموز/يوليو ١٩٦٢م

* * *

قام الأستاذ عصام العطار بزيارة السيد رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي ، كما اجتمع إلى الدكتور بشير العظمة رئيس الوزراء ، وإلى عدد من الرجال المسؤولين . وقد أدلى الأستاذ العطار عقب هذه الاجتماعات بتصريح قال فيه :

لقد أكد لي المسؤولون تأكيداً جازماً أنهم لا يقصدون بأي مادة من مواد قانون الأحزاب الذي نُشر في الصحف نصٌّ مرسومه التشريعي منع العمل السياسي على أساس الإسلام وتحت شعاره ، كما أكدوا احترامهم العميق لعقائد الأمة وقيمها وشريعتها التي تؤمن بها ، وأنهم على أتم استعداد لإزالة كل لبس ، وتعديل كل مادة بالشكل الذي يظهر هذه الحقيقة .

● الأحد : ٢٦ صفر ١٣٨٢هـ - ٢٩ تموز/يوليو ١٩٦٢م

* * *

سأل مخبر الصحف الأستاذ عصام العطار عما إذا كان يوافق على قانون الأحزاب بعد تأكيد المسؤولين بأنهم لا يقصدون منع العمل السياسي على أساس الإسلام وتحت شعاره ، وبأنهم على استعداد لتعديل كل مادة بالشكل الذي يظهر هذه الحقيقة ؟ فقال :

لم تكن الناحية التي استفسرت عنها هي وحدها موضع التساؤل والنقد في المرسوم التشريعي لقانون

الأحزاب ، فثمة جوانب أخرى في مواده ، وفي أسلوب عرضه ، لم أشأ أن أتعرض لها لأنني لم أقبل أن للحكومة حقاً في إصدار مثل هذا القانون ..

ولقد كنت واضحاً في كلامي السابق وفي موقفي غاية الوضوح .. لقد بينت أنني لا أرى لهذه الحكومة أن تتولى تنظيم الحياة الحزبية والسياسية ، وأنني أوثر لها وللبلاد في هذه المرحلة الدقيقة أن تترك القضايا الكبيرة للمجلس المقبل يبت فيها ويعالجها من اختارهم الشعب لمثل هذا الأمر .

واستطرد الأستاذ عصام العطار يقول :

لم يعد من الجائز أبداً في هذه الظروف الصعبة أن يتأخر قيام حكومة جديدة غير هذه الحكومة ، تتمتع بثقة الشعب ، وتكون قدر الإمكان على مستوى الأحداث ، وتستطيع أن تواجه المشكلات القائمة في الداخل والخارج ، وأن تصل بالبلاد إلى الطمأنينة والاستقرار ، وتدفع عنها الأخطار المحدقة ، وتحقق لها أهدافها المنشودة .

● الإثنين : ٢٧ صفر ١٣٨٢هـ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٢م